حابي
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 497 الثلاثاء 17 يناير 2023

البنك المركزي:

مؤشرات إيجابية في سوق الصرف

حابي

ذكر البنك المركزي أنه رصد مجموعة من المؤشرات الإيجابية المتعلقة بسوق الصرف، والمتمثلة في زيادة كبيرة في حصيلة البنوك من النقد الأجنبي سواء من السوق المحلية، أو حصيلة تحويلات المصريين بالخارج، وكذلك من قطاع السياحة.

وأشار المركزي، في بيان أمس، إلى رصد عمليات دخول مستثمرين أجانب للسوق المصرية مرة أخرى، منذ يوم الأربعاء الماضي، بمبالغ تخطت 925 مليون دولار أمريكي.

وكشفت المؤشرات عن طفرة كبيرة في مبالغ التداول في سوق الإنتربنك خلال الأيام الماضية، حيث سجلت مبالغ التداول زيادة تجاوزت 20 ضعفا مقارنة بالمبالغ اليومية المسجلة مؤخرًا، وفق البيان.

وأكد البنك المركزي أن القطاع

عودة استثمارات الأجانب للسوق بأكثر من 925 مليون دولار

الاحتياطي النقدي يغطي 5.4 أشهر من الواردات الخارجية

المصرفي غطى أكثر من ملياري دولار من طلبات المستوردين المصريين خلال الأيام الثلاثة الماضية، بخلاف تغطية طلبات أخرى لعملاء البنوك المصرية، وهو ما عده "تأكيدا لقدرة

ارتفاع الاحتياطي الأجنبي 860 مليون دولار في 4 شهور

سداد نحو 2.5 مليار دولار مدفوعات مرتبطة بالمديونية الخارجية في نوفمبر وديسمبر

القطاع المصرفي في تغطية طلبات تدبير العملة المعلقة للمستوردين في أقرب وقت".

وأشار المركزي إلى أن البنوك تروج لعمليات المشتقات المالية بسوق

الاحتياطي الأجنبي سجل في ديسمبر أعلى مستوى له منذ مايو 2022

البنوك تروج لعمليات المشتقات المالية للتحوط من مخاطر تذبذب سعر الصرف

الصرف، بهدف تقديم خدمة مالية متكاملة تتيح لعملاء البنوك التحوط ضد مخاطر تذبذبات أسعار الصرف.

ونوه البيان بأن حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي شهد ارتفاعًا بقيمة

مبالغ التداول في سوق الإنتربنك زادت 20 ضعفا

البنوك دبرت أكثر من ملياري دولار للواردات خلال 3 أيام

470 مليون دولار خلال شهر ديسمبر، ليصل إلى 34 مليار دولار، مقابل 33.53 مليار دولار بنهاية شهر نوفمبر.

وأشار إلى أن الاحتياطي النقدي الأجنبي استمر في الارتفاع للشهر الرابع على التوالي، ليحقق زيادة تتجاوز 860 مليون دولار خلال أخر 4 أشهر، رغم سداد نحو 2.5 مليار دولار مدفوعات مرتبطة بالمديونية الخارجية للدولة، بواقع 1.5 مليار دولار خلال شهر نوفمبر، ومليار دولار في ديسمبر.

وأوضح البيان أن الاحتياطي النقدي الأجنبي سجل بنهاية شهر ديسمبر أعلى مستوى له منذ مايو 2022، بما يغطي نحو 5.4 أشهر من الواردات الخارجية لمصر، وهو ما يتجاوز مقاييس كفاية الاحتياطي وفقًا للمعايير الدولية.

وأشار البيان إلى أن سوق الصرف المصرية شهدت حراكا إيجابيا كبيرا منذ يوم الأربعاء، 11 يناير، حيث ارتفع سعر الدولار إلى نحو 32 جنيها (خلال يوم الأربعاء) قبل أن يبدأ السعر في الهبوط ليسجل29.61 جنيه بنهاية تعاملات أمس الإثنين.

بعدما حققت مستهدفاتها

بنكا الأهلي ومصر يدرسان وقف شهادات عائد 25% خلال أيام

شهادة لأجل سنة من القاهرة بعائد 25%.. وثلاثية من الأهلى المتحد بعائد 18%

حابي

أعلن بنك القاهرة طرح شهادة ادخارية جديدة "شهادة جولد" لمدة سنة بعائد 25% يصرف بعد نهاية المدة أو 22.5% يصرف شهريا.

كما أعلن البنك الأهلي المتحد - مصر عن طرح شهادة ادخار ثلاثية جديدة بفائدة تصل إلى 18% سنويًا، وهو الأعلى بالسوق بين شهادات الادخار فئة 3 سنوات.

وذكر البنك، في بيان، أن الشهادة الجديدة تتيح دورية صرف عائد متنوعة، بفائدة تصرف شهريًا بمعدل عائد 17.25%، وربع سنويا بعائد 17.50%، ونصف سنويا بمعدل 17.65%، وسنوية بعائد 18%.

وحدد البنك الأهلي المتحد الحد الأدنى لشراء الشهادة عند 5 آلاف جنيه.

وفي السياق نفسه، أعلن بنكا الأهلي ومصر، في بيانين منفصلين أمس، أنهما بصدد وقف الشهادات ذات العائد المرتفع خلال الأيام القادمة وقبل نهاية الشهر الحالي؛ بعدما حققت المستهدف منها.

وأشار البنك الأهلي إلى رصيد شهادات ذات العائد 22.5% و 25% قارب من 200 مليار جنيه.

ولفت إلى تنفيذ 60% منها من خلال القنوات البديلة (الأهلي نت والأهلي موبايل ومركز الاتصال)، كما استقطبت حوالى 35 ألف عميل جديد.

عمرو أبو العزم رئيسا تنفيذيا وعضوا منتدبا

الصندوق السيادي واتصالات مصر يطلقان شركة إرادة لتمويل المشروعات الصغيرة

حابي

أطلق صندوق مصر السيادي، بالشراكة مع اتصالات مصر، شركة جديدة متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية، تحت اسم "إرادة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر".

يضم هيكل المساهمين في شركة "إرادة" إلى جانب صندوق مصر السيادي وشركة اتصالات مصر، الخبير في مجال التمويلات غير المصرفية عمرو أبو العزم الذي سيتولى الإدارة التنفيذية للشركة.

وقفز حجم التمويل متناهي الصغر بنسبة 46% على أساس سنوي بنهاية سبتمبر الماضي إلى ما يقارب 35.5 مليار جنيه استفاد منها أكثر من 3.8 مليون عميل، وفق بيان صحفي.

وبحسب تقرير هيئة الرقابة المالية، بلغت حصة المرأة منهم نحو 60% بواقع 2.3 مليون مستفيد، كما بلغت حصة الشباب من الجنسين والمستفيدين من خدمات النشاط نحو 64%.

وقالت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي، إن اطلاق الشركة يأتي ضمن توجهات الدولة لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لخلق فرص عمل أمام الشباب وتوفير سبل النمو في أعمالهم.

وأوضح أيمن سليمان، الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي، أن اطلاق "إرادة" جرى عبر صندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي، التابع لصندوق مصر السيادي، وأنه يستهدف تحقيق أكبر استفادة ممكنة من خبرات الشركاء بما يتوائم مع استراتيجية الصندوق.

ومن جانبه، قال المهندس حازم متولي، الرئيس التنفيذي بشركة اتصالات مصر، إن شركة «إرادة» ستدار عبر مجلس إدارة مستقل.

وأضاف متولي أن اتصالات مصر، التي بلغت استثماراتها في السوق المصرية على مدار 15 عاما أكثر من 70 مليار جنيه، تسعى عبر الشركة الجديدة إلى تقديم قروض للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر لتسيير أعمالها في السوق المحلية.

وقال عمرو أبو العزم، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة إرادة، إنها حصلت على الترخيص النهائي لمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر من الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك في وقت قياسي.

ويمتلك أبو العزم خبرة واسعة النطاق في إدارة الخدمات المالية غير المصرفية تتجاوز 30 عاما، حيث شغل سابقا منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة تمويلي للمشروعات متناهية الصغر كما كان شريكا مؤسسا وعضوا منتدبا لشركة تنمية للمشروعات المتناهية الصغر ونائب الرئيس التنفيذي لبنك التنمية الألماني في مصر.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- السيسي يوجه بتشكيل كيان استثماري فاعل للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس
- وزير الاقتصاد الألماني: أزمة الطاقة لا تزال مستمرة ونهدف لإنهائها عام 2024
- إنرشيا توقع عقد قرض معبري بقيمة 850 مليون جنيه مع بنكي مصر والقاهرة
- موانئ دبي العالمية تتوقع انخفاض أسعار الشحن 15-20% مع تباطؤ الطلب
- زيادة طفيفة في متوسط سعر الدولار أمام الجنيه

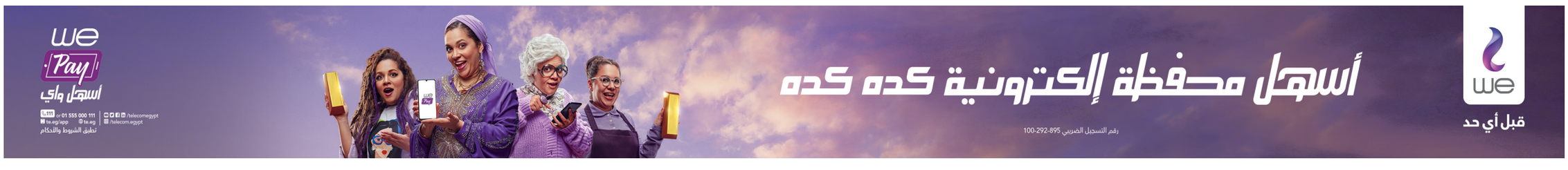

حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 497 الثلاثاء 17 يناير 2023

عقب اجتماعها لمناقشة تحديات القطاع

الشركات العقارية تطالب بالانضمام لمبادرة التمويل الحكومي بعائد 11%

اقتراح مهلة إضافية للتنفيذ وإرجاء سداد أقساط الأراضي بين 9 و 12 شهرًا

إسلام سالم

اجتمع أعضاء مجلس إدارة غرفة صناعة التطوير العقاري باتحاد الصناعات المصرية، وأعضاء شعبة الاستثمار العقاري باتحاد الغرف التجارية، برئاسة المهندس طارق شكري، وذلك لمناقشة الوضع الراهن للسوق العقاري في ضوء التطورات الاقتصادية المتلاحقة، والعمل على وضع حلول مقترحة تدعم استمرار عمل القطاع العقاري.

وقال المهندس طارق شكري، وكيل لجنة الإسكان بمجلس النواب، ورئيس غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات، ورئيس شعبة الاستثمار العقاري باتحاد الغرفة التجارية، إن هناك رصدًا دائمًا لتطورات العمل بالسوق العقارية والوضع الراهن للسوق في ضوء ارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنيه وتأثيره على أسعار مواد البناء

طرح الأراضي الجديدة بأقساط على فترات زمنية طويلة تصل إلى 10 سنوات

وتكلفة التنفيذ للمشروعات المختلفة والمبيعات المحققة في ظل الأسعار السابقة وآثارها السلبية على المطورين.

وتضمنت قائمة الحلول المقترحة ما يلي:

1. إضافة مدة زمنية لكل المشروعات الجاري تنفيذها، وتتراوح المدة بين 9 و12 شهرًا دون احتساب أي فوائد.

المهندس طارق شكري وكيل لجنة الإسكان بمجلس النواب ورئيس غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات

طلب لقاء عاجل مع محافظ البنك المركزي لمناقشة الوضع الراهن لملف التمويل العقاري

2. إرجاء سداد الأقساط والفوائد على الأراضي لمدة زمنية توازي المهلة الممنوحة لتنفيذ المشروعات لجميع الأقساط المتبقية.
3. انضمام القطاع العقاري لمبادرة الحكومة والمخصصة لدعم الصناعة المصرية بتمويلات 150 مليار جنيه وبفائدة 11% مدعمة من الدولة المصرية.
4. طرح الأراضي الجديدة بأقساط على فترات زمنية طويلة تصل إلى 10 سنوات، بحيث يكون سداد فوائد الأقساط من العام الأول، ولكن يبدأ سداد قسط الأرض نفسها من العام الرابع لتنفيذ المشروع، وذلك أسوة بما تم سابقاً ولاقى نجاحاً.
5. اللقاء العاجل مع محافظ البنك المركزي لمناقشة الوضع الراهن لملف التمويل العقاري باعتباره حلًا عاجلًا وضرورة ملحة أمام شركات التطوير العقاري للحفاظ على المبيعات وسد الفجوة بين أسعار البيع والقدرة الشرائية للعملاء، والتأكيد على تبني فلسفة أن تكون الوحدة ضامنة للتمويل العقاري وليس القدرة الائتمانية للعميل.
6. العمل بكامل الجهود المتاحة للتوسع في ملف تصدير العقار.
7. اعتبار المشروع العقاري منتهي في حالة تنفيذ نسبة 90% وعدم مطالبة المطورين بأي فروق مالية.

السبعيني يرتفع بأكثر من 2%

البورصة المصرية تقفز 1.78%

رنا ممدوح

أغلقت مؤشرات البورصة المصرية تعاملات أمس على ارتفاع جماعي، وصعد المؤشر الرئيسي EGX30 بنسبة 1.78% ليتداول عند مستوى 15837 نقطة.

وسجل سهم البنك التجاري الدولي CIB صاحب الوزن النسبي الأكبر بالثلاثيني ارتفاعًا بنسبة 0.6% وأغلق عند مستوى 42 جنيهًا.

وقفز كل من EGX70 و EGX100 متساويي الأوزان بنسبة 2.03% و1.91% على الترتيب.

وسجلت أحجام التداول 2.782.065 مليار جنيه على 201 شركة من خلال 80.496 ألف عملية.

وارتفعت الأسعار السوقية لأسهم 113 شركة مقابل تراجع 32 بينما لم تتغير أسعار 56.

وسيطر الاتجاه البيعي على تعاملات المستثمرين الأجانب وسجلوا صافيًا بقيمة 209.907 مليون جنيه بضغط من المؤسسات التي حققت صافي بيع بقيمة 211.098 مليون جنيه مقابل 1.190 مليون جنيه صافي شراء من الأفراد.

وسجلت تعاملات المستثمرين العرب صافي بيع بقيمة 46.880 مليون جنيه منها 24.367 مليون جنيه للمؤسسات و 22.513 مليون جنيه للأفراد.

واتجهت تعاملات المستثمرين المصريين نحو الشراء محققين صافيًا بقيمة 256.788 مليون جنيه منها 189.342 مليون جنيه للمؤسسات و67.445 مليون جنيه للأفراد.

وتصدر سهم مستشفى النزهة الدولي قائمة الأكثر ارتفاعًا بنسبة 14.82%، تلاه سهم المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي بنسبة 13.37%، ثم سهم الألومنيوم العربية بنسبة 12.79%.

وعلى صعيد الأسهم الأكثر انخفاضًا تصدر سهم العامة للصوامع والتخزين القائمة بنسبة 10.02%، تلاه سهم روبكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكريلك بنسبة 9.65%، ثم سهم المالية والصناعية المصرية بنسبة 4.96%.

لصالح شركة الغزالة السعودية

السويدي توقع عقدًا لإنشاء محطة طاقة شمسية بقيمة 176.1 مليون دولار

رنا ممدوح

وقعت شركة السويدي إلكتريك لنقل وتوزيع الطاقة إحدى الشركات التابعة لشركة السويدي إلكتريك عقدًا لإنشاء محطة طاقة شمسية بسعة 300 ميجا وات لصالح شركة الغزالة للطاقة المحدودة بالمملكة العربية السعودية.

وأفادت الشركة في بيان إلى البورصة المصرية أمس، أن قيمة العقد بلغت 176.1 مليون دولار.

ويشمل نطاق أعمال السويدي لنقل وتوزيع الطاقة التصميمي والتوريد والتركيب لكامل أعمال المشروع بنظام تسليم المفتاح.

يتم تنفيذ الأعمال خلال 16.5 شهرًا بالإضافة إلى 29 شهرًا تشغيل وصيانة.

نسبة تحمل إجباري 25% حال تحقق الخطر

الرقابة المالية تصدر ضوابط لتنظيم الاكتتاب في تأمين الحوادث

رنا ممدوح

أصدر الدكتور محمد فريد، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، قرارا بضوابط الاكتتاب في وثائق تأمين الائتمان بفرع الحوادث المتنوعة لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات.

وألزم القرار في مادته الأولى شركات تأمين الممتلكات والمسئوليات حال رغبتها في التعاقد مع إحدى الجهات المانحة للائتمان لإصدار وثائق تأمين الائتمان والضمان بالضوابط الآتية:

1- مشاركة الجهة المانحة للائتمان في الخطر من خلال فرض نسبة تحمل إجباري على جميع وثائق تأمين الائتمان والضمان لا تقل عن (25%) من قيمة القرض و/أو التسهيلات الائتمانية حال تحقق الخطر محل التأمين.

2- أن يتوافر لدى المسئول عن الاكتتاب والمسئول عن التعويضات بالشركة، الخبرات الفنية الكافية التي تناسب هذا النوع من التغطيات التأمينية، دون الإخلال بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (205) لسنة 2021.

3- إعداد حسابات مالية مستقلة خاصة بعمليات تأمين الائتمان والضمان وفصلها عن فرع الحوادث المتنوعة بحساب إيرادات ومصروفات خاصة بها ضمن القوائم المالية للشركة.

4- مراعاة إبرام اتفاقيات إعادة التأمين مع أكثر من شركة إعادة تأمين من الشركات المعتمدة لدى الهيئة، وضمان عدم تركيز الأعمال مع شركة واحدة والتأكد من وجود خبرات سابقة لتلك الشركات في التعامل في السوق المصرية للتأكد من قدرتها على سداد التعويضات.

5 - الاستعلام عن الحالة الائتمانية للعميل قبل قبول طلب إصدار الوثيقة وذلك من خلال شركات الاستعلام الائتماني المرخص لها.

وألزمت المادة الثانية، الاتحاد المصري للتأمين بالعمل على توحيد شروط وثائق تأمين الائتمان والضمان بجميع صورها لإصدار وثائق تعمل بها جميع شركات التأمين، بعد مراجعتها واعتمادها من الهيئة، على أن الوثائق الشروط الآتية:

1- سقوط حق المستفيد في التعويض حال إخلال الجهة المانحة للتمويل بسياسة المنح والدراسة الإئتمانية و/أو الموافقة الائتمانية، أو حال إجراء أي تعديل على شروط المنح أو الدراسة الأئتمانية أثناء سريان الوثيقة دون الحصول على موافقة كتابية من شركة التأمين.

2- أن تتضمن وثائق التأمين الصادرة للعملاء الحاصلين على الائتمان الشرط الإلغاء، كما يلتزم الاتحاد بتضمين المنصة الإلكترونية لعملاء التأمين، قسم خاص لعملاء الضمان المتعثرين، تتضمن البيانات الأساسية كافة للعملاء المتعثرين والمتوقفين عن السداد على أن تتاح لجميع الشركات للاستعلام من خلالها قبل قبول طلب إصدار الوثائق.

ويحث القرار الجهات المانحة على إعداد الدراسات الائتمانية الكافية قبل منح الائتمان مما يدعم تحقيق الاستقرار المالي لشركات التأمين، وفق بيان للهيئة أمس.

وقال الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إنها تستهدف زيادة حجم الأقساط التأمينية بما يحقق زيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج القومي.

وأضاف فريد أن القرار يستهدف تطوير نتائج أداء شركات التأمين من خلال إعداد حسابات مالية مستقلة خاصة بعمليات تأمين الائتمان والضمان وفصلها عن فرع الحوادث المتنوعة، بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية.

الدكتور محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- الأسهم الأوروبية تغلق عند أعلى مستوى في حوالي 9 أشهر
- عيسى: استراتيجية تنمية السياحة تستهدف زيادة عدد الوافدين 25-30% سنويا
- صندوق النقد: التشرذم قد يكلف الاقتصاد العالمي نحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي
- أسعار الذهب تتماسك فوق مستوى 1900 دولار للأوقية
- رئيس الوزراء يتابع تحضيرات مشاركة مصر في اجتماعات قمة العشرين